الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٨
المعقودة يوم الثلاثاء
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

الرئيس : السيد سنغوي (زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الأعمال

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.38
1 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس: قال إنه بالنظر إلى أن مشروع قرار واحدا فقط حظي بموافقة تامة في المشاورات الرسمية حتى الآن، يبدو من المستبعد أن يكون بمقدور اللجنة أن توافق على مشروع قرار أو مقرر بشأن كل من البنود المعروضة للنظر قبل حلول ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وهو التاريخ الذي أعلن رئيس الجمعية العامة أن الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والخمسين يجب أن يختتم فيه. ولذلك، قرر المكتب أن ينقح برنامج العمل لبقية العام وحذف البند ١١١ من جدول الأعمال، والجزء الذي يتناول إصلاح نظام المشتريات في الأمانة العامة للأمم المتحدة من البند ١١٢ من جدول الأعمال، والجزء الذي يتناول تقرير الأداء الثامن عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل من البند ١١٦ من جدول الأعمال. وأضاف، علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالبند ١٤١ من جدول الأعمال (تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية) أنه بالنظر إلى أن مشروع القرار الذي عممه المنسق إجرائي بحت قرر المكتب إعطاء المنسق فرصة أخرى لإكمال مشاوراته بشأن البند، وإلا سيتعين إرجاء البند إلى العام القادم. وينطبق نفس الشيء على البند ١٢٠ من جدول الأعمال المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

٢ - وقال إن المكتب اقترح كذلك تحديد مدة البيانات التي تدلي بها الوفود والأمانة العامة، على السواء، بعشر دقائق.

٣ - السيدة بنيا (المكسيك): سألت عما إذا كان سيجرى البت في البندين ١٢١ و ١٢٢ من جدول الأعمال المتعلقين بالنظام الموحد ونظام المعاشات التقاعدية. وقالت إن وفدها مستعد لقبول التحديد الزمني بعشر دقائق، ولكن حتى انتهاء الجزء الرئيسي فقط من الدورة الحادية والخمسين.

٤ - الرئيس: قال إن البندين يحتويان عنصرين ينبغي النظر فيهما قبل نهاية عام ١٩٩٦، ألا وهما ميزانية مجلس صندوق المعاشات التقاعدية ومسألة المرتبات.

٥ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): قالت إن البت في الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا بالمفاوضات الجارية بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال المتعلق بالميزانية البرنامجية، نظرا لأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية لها آثار مباشرة على الميزانية.

٦ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): قال إن وفده أحاط علما بتعليقات الرئيس بالنسبة لتحديد البيانات بعشر دقائق، ولكنه يؤكد على أن التدابير التي تستهدف الإسراع في عمل اللجنة لا ينبغي أبدا أن تعلو على الحاجة إلى جلسات توجيه الأسئلة وتلقي الأجوبة، التي تستغرق بالضرورة وقتا طويلا.

٧ - السيد أتيانتو (اندونيسيا): قال إن وفده يؤيد التعليق الذي أبداه الوفد الكوبي فيما يتعلق بالبند ١٢١ من جدول الأعمال. وأضاف أنه يجب على الرئيس أيضا أن يقدم مزيدا من المعلومات عما تنويه اللجنة بالنسبة للبند ١١٥ من جدول الأعمال المتعلق بتحسين الحالة المالية للمنظمة. وذكر اللجنة بأنه نظرا لأن

السنة الجارية تشهد مناقشة للمسائل المتعلقة بالموظفين ينبغي إحراز بعض التقدم بشأن مسألة إدارة الموارد البشرية.

٨ - السيد كيلي (ايرلندا): قال إن على منسق البند ١٢٠ من جدول الأعمال أن يبذل جهدا أخيرا من أجل صياغة قرار يقوم على توافق الآراء. وبعد أن أشار إلى أن برنامج العمل المؤقت للفترة من ٩ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ يتضمن ثلاث مجموعات من المشاورات غير الرسمية بشأن مسألة إدارة الموارد البشرية، قال إن وفده يتساءل عما إذا كان بالوسع، إذا لم يحرز تقدم ملموس أثناء الجولة الأولى من المشاورات، تكريس الحيز الزمني المتبقي للبنود الأخرى ذات الأولوية.

٩ - السيد شتوكل (ألمانيا): وافق على أن اللجنة يجب أن تبذل جهدا خاصا من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن البند ١٢٠. واقترح أن تركز الوفود اهتمامها في الاجتماع غير الرسمي التالي المعني بالمسألة على قضايا ملحة مثل تجميد التوظيف، والشواغر، وتفويض السلطات. وبناء على ما يسفر عنه ذلك الاجتماع، يمكن للجنة أن تقرر ما إذا كان هناك طائل من وراء مواصلة مناقشتها لذلك البند.

١٠ - السيد بيستا (نيبال): لاحظ أن النظر في البند ١٤٠ من جدول الأعمال قد تأجل، وقال إن وفده سيكون ممتنا لتقديم مزيد من المعلومات عن موقف اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١١ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا)، تكلمت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بتأييد من السيد أوداغا جالومايو (أوغندا)، والسيدة غويكوتشيا (كوبا)، والسيد يانغ يوهوي (الصين)، والسيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): فأيدت اقتراحي المكتب بشأن إرجاء النظر في البند ١١١ من جدول الأعمال المتعلق بتقارير مجلس مراجعي الحسابات ومواصلة التماس توافق آراء بشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية. وايدت أيضا الاقتراح الذي طرحه الوفد الألماني بشأن البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

١٢ - السيدة ألماو (نيوزيلندا): قالت إنه نظرا لأن للبندين ١٢١ و ١٢٢ من جدول الأعمال آثارا مباشرة على الميزانية ينبغي للجنة أن تكرس أي وقت متوفر لديها لهذين البندين.

١٣ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): قال ردا على تعليقات الوفد النيبالي أنه نظرا لعدم وجود متسع من الوقت لدراسة جميع الوثائق ذات الصلة قررت اللجنة استعراض جميع جوانب البند ١٤٠ من جدول الأعمال في جلسات لاحقة تعقد في عام ١٩٩٧. غير أنها قررت إيلاء أولوية للنظر في المسائل المتصلة بجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وزامبيا. وأضاف أن المكتب عهد بهذه المسألة إلى منسق البند ١٤٠ من جدول الأعمال، وقرر، نظرا لأن المشاورات ما زالت جارية، أن يتناولها في نهاية الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والخمسين.

١٤ - وذكر أن التقرير ذا الصلة بمسألة الضباط المعارين، التي يفترض أن قلق الوفد النيبالي يتركز حولها، قد صدر في وقت سابق وقدم إلى اللجنة الاستشارية. ولكن تلك اللجنة كانت، للأسف، مثقلة بالعمل ولم

تتمكن من دراسة التقرير بتعمق. وأضاف أن التقرير سيتناول، بالتالي، في أثناء الجلسات اللاحقة في عام ١٩٩٧.

١٥ - السيدة بنيا (المكسيك): قالت إن وفدها لم يكن يدرك أن منسق البند ١٤٠ من جدول الأعمال قد بدأ المشاورات بشأن جدول الأنصبة المقررة. وإذا كانت تلك المشاورات قد بدأت فعلا فإنها تطلب إلى الأمانة العامة أن تكفل إطلاع الوفود بشكل أفضل. وأضافت أن من الواضح أن الأمر يتطلب مزيدا من الشفافية.

١٦ - السيد مادنس (بلجيكا): تكلم بوصفه منسق البند ١٤٠ من جدول الأعمال، فقال إنه نظرا لأن جميع الأمور المتصلة بجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام حساسة للغاية فقد اعتزم إجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن من أجل استشعار آراء اللجنة بكاملها؛ وأنه، لذلك، قد طلب من المكتب تأجيل المشاورات غير الرسمية إلى نهاية الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والخمسين.

١٧ - السيد بيستا (نيبال): قال إنه رغب في مجرد معرفة ما إذا كانت ستجرى أية مناقشة لمسألة الوفاة والعجز في خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والخمسين. ومن رأيه أنه ينبغي إذا أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن بند معين أن يؤخذ رأيه، على الأقل، قبل إرجاء مناقشة البند أو تعليقها.

١٨ - السيد هو (سنغافورة): قال إنه يشعر بالانزعاج للافتقار للشفافية فيما يتعلق بالمشاورات بشأن البند ١٤٠، وإنه لن يقبل بأي أمر واقع يقدم إلى الجمعية العامة لتعتمده قبل نهاية الدورة بيوم واحد.

١٩ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): أيدت الآراء التي أعرب عنها المتكلمون السابقون، وقالت إن المشاورات الجارية ينبغي أن تكون صريحة وشفافة، وإنها هي أيضا لا تقبل أن يطرح أمر واقع على اللجنة.

٢٠ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): أيدت الآراء التي أعرب عنها المتكلمون السابقون.

٢١ - السيد بوهايفسكي (أوكرانيا): قال إن وفده يؤيد بصفة عامة اقتراحات مجموعة الـ ٧٧ ووفود أخرى، وأن من رأيه أنه ينبغي للجنة أن تركز اهتمامها على المسائل التي نوقشت بالفعل أو ما زالت معلقة، مثل الميزانية البرنامجية وجدول الأنصبة المقررة. وأضاف أنه من غير الواقعي أن تتناول اللجنة مسائل جديدة.

٢٢ - السيد سيال (باكستان): أعرب عن قلقه إزاء الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية الجارية بصورة غير رسمية بشأن البند ١٤٠ من جدول الأعمال، لا سيما وأن بلده مساهم بأكبر عدد من القوات. وأعرب عن أمله في استشارة جميع الوفود المعنية في المستقبل.

٢٣ - السيد مقطفي (الجزائر): قال إن وفده يسجل اعتراضه القوي على الطريقة التي تجرى بها المشاورات غير الرسمية. واستطرد قائلا إنه ينبغي الإعلان عن أية مشاورات غير رسمية إما في جلسات اللجنة أو عن طريق الإشعارات التي توضع على لوحة الإعلان في غرفة الاجتماعات رقم ٥.

٢٤ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة تناقش الجوانب المالية للمساهمات في ميزانية حفظ السلام، وليس المساهمات بالقوات. غير أنه أضاف أن جميع الشواغل المعرب عنها بخصوص البند ١٤٠ من جدول الأعمال ستعالج.

٢٥ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال، فطلب إلى الأمانة العامة أن توضح مركز الوثيقة A/C.5/50/71 المتعلقة بإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان.

٢٦ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): أجاب قائلا إن تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان (A/C.5/50/71) قدم في حزيران/يونيه ١٩٩٦ تلبية لحكم من أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن المستوى والتوزيع المناسبين لموارد مركز حقوق الإنسان. وأدرج في برنامج عمل اللجنة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وأضاف أن اللجنة يمكنها بالتالي أن ترجع إليه في هذا السياق.

٢٧ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): تساءل عما إذا كانت بعض الاقتراحات الواردة في التقرير يجري تنفيذها بالفعل.

٢٨ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان ماضية في طريقها منذ نشر التقرير. وأضاف أن المفوض السامي لحقوق الإنسان يعمل منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على إعادة تنظيم ملاك موظفي المركز بغية تأسيس هيكل جديد محدد الوجهة بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٧؛ وأن جهود إعادة التشكيل تجرى بشفافية وأن اقتراحات الميزانية القادمة ستعكس الهيكل الجديد للمركز.

٢٩ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): سأل عن الجوانب التي تم تنفيذها من إعادة التشكيل، وعن مدى وجود الشفافية، وعما إذا كان هناك تكليف بإعادة التشكيل.

٣٠ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): قالت إن مسألة إعادة تشكيل المركز ليست مجرد مسألة وثيقة الصلة بالبند ١١٦ من جدول الأعمال وإنما هي أيضا وثيقة الصلة ببنود جدول الأعمال الأخرى. وأضافت أن مما يؤسف له أن عملية صنع القرار على المستوى الحكومي الدولي قد حادت عن طريقها وأن عملية إعادة التشكيل مضت قدما دون إبلاغ الجمعية العامة.

٣١ - السيد كيلي (ايرلندا): قال إن اللجنة قد أبلغت بخطط المفوض السامي. وأن القرار المتعلق بالمركز لم ينص في الواقع على أن تكون إعادة التشكيل رهنا بموافقة اللجنة. وأضاف أن المفوض السامي، بوصفه الرئيس العام للمركز، يتصرف في نطاق اختصاصه تماما. وفيما يتعلق بالشاغل الذي أثارته ممثلة كوبا، لفت

الانتباه إلى القرار الذي اتخذته اللجنة الثالثة في الدورة الجارية، الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه إعادة تشكيل المركز تأييدا تاما.

٣٢ - السيد مقطفي (الجزائر): قال إنه يشارك ممثلي أوغندا وكوبا في قلقهما، وأعرب عن تشككه البالغ في الكيفية التي تسير بها عملية إعادة التشكيل برمتها. وقال إن هناك آثارا مترتبة هامة، سياسية ومتعلقة بالميزانية، يعتزم أن يتناولها في الجلسات غير الرسمية للجنة.

٣٣ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): أعربت عن تأييدها لبيان ممثل ايرلندا. وقالت إنها تحبذ إجراء تحليل متعمق لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، وستنتظر إجراء استعراض قاطع للمسألة.

٣٤ - الرئيس: قال إنه أحاط علما بدواعي قلق الوفود بشأن المسألة.

٣٥ - وأضاف أنه يعتبر أن اللجنة ترغب في مواصلة أعمالها وفقا للجدول الزمني الذي قدمه المكتب، بشكله المعدل من جانب اللجنة، للفترة من ٩ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٣٦ - وقد تقرر ذلك.

٣٧ - السيدة أراغون (الفلبين): تكلمت بوصفها منسقة البند ١٤١، فقالت إن مشروع القرار المتعلق بهذا البند قد عمم مشفوعا بالمعلومات الخطية التي طلبتها الوفود؛ وأنه يمكن للوفود المعنية أن تقدم أي تعديلات مقترحة على مشروع القرار قبل الجلسة غير الرسمية التي ستعقد بشأن الموضوع.

٣٨ - السيد غيسدال (النرويج): قدم تقريرا شفويا عن المشاورات بشأن جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة، فقال إن ست اجتماعات غير رسمية قد عقدت لإعداد مشروع قرار بشأن التوجيهات التي تقدم إلى لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بإعداد جدول جديد للأنصبة المقررة للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، وأن من المقرر إعداد مشروعي قرارين آخرين. وأضاف أن مشروع نص قد قدم، على أساس توصيات لجنة الاشتراكات، ولم ينظر بعد في حوالي ٢٠ فقرة من فقراته. وأشار إلى أن العقبات الرئيسية التي اعترضت المشاورات تتصل باختلاف المصالح فيما يتعلق بالعناصر المختلفة المستخدمة في تحديد الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء وفيما يتعلق بمعدل السرعة والنطاق المرغوبين لإصلاح الجدول، وما إذا كان يؤخذ بأجل أقصر أو أطول أم لا. وحث الوفود على التفاوض بحسن نية والتوصل إلى اتفاق دون إجراء تصويت، وأضاف أن الجدول الجديد يجب ألا يطبق على الأمم المتحدة فقط وإنما على منظومة الأمم المتحدة بكاملها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥